بروفسور يورام بيري*

النُخبة العسكرية الجديدة في إسرائيل: لماذا يُعتبر فهم النُخبة العسكرية أمراً مهماً؟

مع اقتراب نهاية القرن العشرين بدأ مثقفون في عواصم العالم بالحديث عن بدء عهد جديد، كما أنهم أعطوا اسماً له وهو عهد ما بعد الحرب [the post– war Era]. وكان انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفييتي قد أثار الاعتقاد بأن المجتمع العالمي الجديد سوف يكون مجتمعاً ما بعد عسكري [post – military Society] . وفي إسرائيل كذلك بدأت تهب رياح التغيير وكان يبدو بأننا قد دخلنا إلى عصر السلام، وبالتأكيد إلى مسيرة السلام، وتمشيا مع روح الخُطة المتعددة السنوات المسماة (جيش الدفاع الإسرائيلي ٢٠٠٠)، التي جرى بلورتها مع اقتراب نهاية العقد الماضي، فقد بدأ ضباط الجيش الإسرائيلي يتحدثون عن أنفسهم باعتبارهم "جيش السلام".

وكانت موجة التفاؤل بشأن انتهاء عهد الحروب شبيه جداً بتلك الموجة التي جرّت معها مثقفين أوروبيين في نهاية القرن الثامن عشر. وآنذاك فقد آمن أيضا الليبراليون وأنصار مذهب النشوئية من جهة و كذلك الاشتراكيون والشيوعيون من الجهة الأخرى، بان الحروب قد انتهى دورها التاريخي. وكانت تقديرات هؤلاء المفكرين تقول بأن العهد الجديد سوف يؤثر تأثيراً بعيد المدى على الطابع الطبقي للمجتمع المستقبلي. وقد تحدث اوغست كونت عن التطورات من مجتمع "عسكري" إلى مجتمع "صناعي". وقد آمن كلاهما إنه نظرا لآن الحروب كظاهرة منظمة مركزية ستختفي، فان التجار والصناعيين سوف يحتلون مكان المحاربين.

ومثلما أن الاعتقاد أو النوايا الحسنة كانت قد ضللت المفكرين قبل مئتي سنة، فان هذا هو ما حدث أيضا في أواخر القرن العشرين. وفي بداية " القرن الجديد بدأت الحرب العالمية الرابعة، كما دخلت إسرائيل إلى عهد "حروب الجيل الرابع"[١]. وهذه الحروب تختلف

* مدير مدرسة روتشيلد- قيساريا للإعلام، ورئيس معهد هرتسوغ للإعلام، المجتمع والسياسة في جامعة تل-أبيب

ورغم أن إسرائيل لم تدخل إلى عهد السلام، وأن هذا العقد من الزمن كان قد بدأ باشتعال مجدد للصراع العنيف إلا أن ذلك لا يعني حتى الآن بأننا قد (رجعنا إلى حرب الاستقلال). وذلك حسبما وصف هذا الأمر رئيس الأركان الإسرائيلي السابق موشيه (بوغي) يعلون. وأن الواقع الإسرائيلي يتميز، كما سوف يبقى متميزاً في المستقبل القريب، هو والواقع الدولي بشكل عام، بوضع مرحلي، وهو وضع معتم يميز الحرب منذ الجيل الرابع. وهذا الوضع لا يعتبر انتقالا من حالة الحرب الى عهد السلام، وإنما هو واقع قد يستمر زمنا طويلا للغاية. وهو واقع ليس بواقع حرب، إلا أنه ليس سلاما أيضا.

حقا عن الحروب السابقة، إلا أنها بعيدة عن التبشير بقدوم عهد ما بعد الحرب. وفي هذه الحروب – التي تعتبر الانتفاضة، التي وصفها الجيش الإسرائيلي بأنها "مواجهة محدودة" أو "حرب بقدرة منخفضة"، نموذجا بارزاً لها – فان المدنيين يأخذون مكان الجنود والجيش النظامي ، كما يضيع التمييز بين الجبهة الأمامية والجبهة الخلفية، ولا يعود هناك من معنى لمفاهيم قديمة مثل الحسم والانتصار، كما أن الخُطوط الهيكلية بين الحرب والسلام تصبح مطموسة وغير واضحة، وكذلك يتغير توزيع الأدوار بين المستويين السياسي والعسكري وغير ذلك. إلا أنه حتى في هذا العهد الجديد أيضا فلن تختفي لا الجيوش ولا النخب العسكرية. إلا أنهم سيغيرون من طبيعتهم، كما سيتغير طابع العلاقات بين المجتمع والجيش.[٢]

ونظرا للطبيعة المُحبة للسلام التي تتحلى بها الدول الديمقراطية، أو على الأقل بسبب فهمها الذاتي هذا، فقد نظر الكثيرون نظرة استخفاف [underestimation] إلى النُخبة العسكرية، على الرغم من أن هذه النُخبة تملك احتكار استخدام القوة العنيفة في المجتمع، الأمر الذي يمنحها مكانة وقدرة لا تملكها النُخب الأخرى. وبسبب نقص التقدير هذا فقد تجاهلوا بغير حق أيضا قدرة التأثير التي تملكها النُخبة العسكرية على النُخب الأخرى. وفي إسرائيل فإن النُخبة العسكرية تملك حتى أهمية أكبر. وكلما تواصلت الحرب مع الدول المجاورة لإسرائيل كلما بقي المجتمع الإسرائيلي يرى في النُخبة العسكرية العامل المطلق الذي يضمن أمنه بل وحتى مجرد وجوده. ومع أن المدرسة الراديكالية في العلوم الاجتماعية في إسرائيل – وهي المدرسة التي تعتبر بأن الحرب ليست واقعا فُرض على المجتمع الإسرائيلي من الخارج، وإنما هي نتاج سيطرة الطبقة العسكرية ومثلها – قد عمقت من مكانتها في المجتمع الأكاديمي، إلا أن هذه المدرسة ما تزال بعيدة عن القبول على الرأي العام في إسرائيل.

وتوجد للنُخبة العسكرية في إسرائيل أهمية ليس فقط بسبب اشتغالها بموضوع مهم في المجتمع الإسرائيلي، وإنما بسبب كونها متداخلة في النخبة السياسية وذلك في الشراكة العسكرية السياسية. وهذا يعني أن هذه النُخبة العسكرية لا تستخدم كأداة لتطبيق السياسة بأيدي الربابنة السياسيين، وإنما هي عنصر في العمل السلطوي التكافلي ذاته. والجيش يعتبر بمثابة مخزون للقيادة السياسية. ويشارك كبار قادة الجيش مشاركة كاملة ومركزية أحيانا في اتخاذ القرارات، بما في ذلك أيضا في مجالات حياة ليست عسكرية. ورغم أن تأثير الجيش على الثقافة الإسرائيلية قد ضعف إلا أنه ما يزال أكبر بكثير من ذلك التأثير الذي تملكه جيوش في دول ديمقراطية لاحقة أخرى.

ورغم أن إسرائيل لم تدخل إلى عهد السلام، وأن هذا العقد من الزمن كان قد بدأ باشتعال مجدد للصراع العنيف إلا أن ذلك لا يعني حتى الآن بأننا قد (رجعنا إلى حرب الاستقلال). وذلك حسبما وصف هذا الأمر رئيس الأركان الإسرائيلي السابق موشيه (بوغي) يعلون. وأن الواقع الإسرائيلي يتميز، كما سوف يبقى متميزاً في المستقبل القريب، هو والواقع الدولي بشكل عام، بوضع مرحلي، وهو وضع معتم يميز الحرب منذ الجيل الرابع. وهذا الوضع لا يعتبر انتقالا من حالة الحرب الى عهد السلام، وإنما هو واقع قد يستمر زمنا طويلا للغاية. وهو واقع ليس بواقع حرب، إلا أنه ليس سلاما أيضا.

وفي مثل هذا الوضع فإن الصفات التي ميزت الجيش في الماضي آخذة بالتغير، وبالتالي فإنه تتغير أيضا قوة جذب الوظيفة العسكرية ومكانتها الاجتماعية. ونظراً لأن الجيوش كان ينظر إليها

منذ الجيوش الوطنية التي تعود للعصر النابليوني كصورة تعكس المنظومة الاجتماعية التي تعمل في إطارها، فإنه لكي نفهم طبيعة النُخبة العسكرية ومكانتها في المجتمع الإسرائيلي في السنوات القادمة، فيتوجب أن نفحص قبل ذلك التغيرات التي طرأت على البيئة الاجتماعية التي تعمل فيها هذه النخبة.

تحولات في المجتمع الإسرائيلي

منذ منتصف الثمانينيات طرأت على المجتمع الإسرائيلي تحولات كبيرة، بعضها عالمي وبعضها خاص بهذا المجتمع. والتحولات الاجتماعية هي مسيرات مطولة ومستمرة، إلا أن عام ١٩٨٥ يمكن أن يُعتبر كعلامة مميزة حادة : حيث أصدرت الحكومة الإسرائيلية أوامر للجيش الإسرائيلي بالانسحاب من لبنان، كما بدأت هذه الحكومة بتطبيق إصلاح هيكلي في الاقتصاد. ويعد ترافق هذين الحدثين أمرا جوهريا – حيث أن الاندماج في مسيرات العولمة قد عبر عن الضعف الذي أصاب مكانة المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وهناك من يدعون بأن هذا الاندماج هو الذي تسبب في هذا الضعف. ولقد كانت التغيرات التي حدثت خلال العشرين سنة الأخيرة كثيرة، وهي التغيرات التي تصدى لها بالبحث الكثيرون من الباحثين في موضوع المجتمع الإسرائيلي [٣].

وسوف أشير برؤوس أقلام فقط إلى عدد من التحولات التي لها علاقة مباشرة بالمسألة المعروضة أمامنا ونعني بها طابع النُخبة العسكرية ومستقبلها.

وأول هذه التحولات هو التحول الديمغرافي : فخلال عقد واحد فقط من الزمن أضيف إلى سكان إسرائيل مهاجرون يهود من الناطقين باللغة الروسية، وتعادل نسبتهم نحو عشرين بالمائة من إجمالي المجتمع الذي أستوعبهم. وقد أدى حجم هؤلاء السكان الجدد، بالإضافة إلى عوامل أخرى، إلى تفكيك النمط الاستيعابي لمجتمع المهاجرين الإسرائيلي، وكذلك للتأثير على تبلور تركيبة اجتماعية جديدة، تشتمل على مجموعات ثقافية أو على (قبائل). وقد تغيرت قاعدة التضامن الاجتماعية. وبدلا من المكانة المهيمنة التي كانت تتمتع بها المجموعة الغربية – الاشكنازية – العلمانية القديمة التي تمثلها حركة العمل فقد تطورت "سياسة هويات" ونشأت تركيبة تعددية إذا لم نقل تركيبة متعددة الثقافات. وعلى الرغم من هذه التركيبة المتجزئة، وبالرغم من أن المجموعات في هذا المجتمع القطاعي تصارع من أجل صياغة الهوية الجماعية لكي تكون وفق صورتها، فقد تبلور حول صدع عميق مجالان رئيسيان من السجال، متساويان في القدرة تقريبا، وهما السجال العلماني – والليبرالي من جهة، والسجال الإثني – القومي من جهة أخرى.

ولقد توسع الباحثون الدارسون للمجتمع الإسرائيلي كثيرا في الاشتغال أيضا بالتغيرات الأخرى البعيدة المدى التي طرأت على المنظومة القيمية الإيديولوجية. ومع تصاعد مسيرات العولمة والانخفاض في القوة المنظمة لدولة الأمة فقد برزت الفردية، والتنافس، والاستهلاك والقيم ما بعد المادية، والقيم التي تعود في أصلها إلى الاقتصاد والى السجال الليبرالي الجديد. وقد احتلت هذه مكانة منظومة القيم المهيمنة، التي مثلها المركز القديم ، الذي يرمز إلى الدولة بمؤسساتها، والى النظام الجماعي والى الصهيونية وما إلى ذلك.

وسواء أكان ذلك نتيجة التغير في التصورات الداخلية، أم نتيجة تحولات جيواستراتيجية طرأت على البيئة الخارجية، فقد تبدل أيضا مفهوم التهديد في إسرائيل، ونشأ إحساس يعيد بفتح " نافذة فرص" تسمح بتخفيض نغمة الصراع والانتقال إلى إنشاء تسويات سياسية. وبنفس الوقت فإنه يمكن القول أيضا بأن هذا المفهوم الاستراتيجي الجديد نبع من الإدراك المتزايد في أوساط مجموعات مهمة في المجتمع الإسرائيلي، بما في ذلك داخل الجيش الإسرائيلي، بخصوص التكلفة الباهظة وانعدام الجدوى الاقتصادية لاستمرار النزاع الإسرائيلي – العربي. وهذا الأمر صحيح بصفة خاصة فيما يتعلق بالاحتلال، الذي تحول منذ الانتفاضة الأولى في عام ١٩٨٧من ذخر إلى عبء.

كانت نتيجة هذا الإدراك هي التغيير في الشؤون العسكرية [military affairs]. وفي الجيش الإسرائيلي كان بالإمكان أن نرى، مثلما هو الوضع في غالبية الديمقراطيات اللاحقة، انتقالا من "التوجه المؤسسي" إلى "التوجه الاستخدامي"، وفق مفاهيم موسكوس.[٤]

وقد تقلصت مهام الجيش كما تزايد التسلل المدني إلى داخل الجيش. كذلك طرأت تحولات على الخطاب الأمني فيما يتعلق بالموت

المجتمع والجيش في إسرائيل: تأثيرات متبادلة.

وحسبما يبدو ظاهريا فقد تغير هذا كله مرة أخرى مع نشوب الانتفاضة الثانية في أيلول عام ٢٠٠٠. حيث أن تلاشي حلم السلام مع الفلسطينيين، إضافة إلى موجة العنف المستمرة التي حصدت أرواح أكثر من ألف إسرائيلي في السنوات الأربع الأولى ، عزز من الروح الوطنية وأعاد المفهوم الذي يعتمد على استخدام القوة، وكان يخيل بأن العملية قد عادت إلى أيام العصر الأول، حسبما اثبت ذلك انتخاب اريئيل شارون رئيسا للحكومة وانهيار اليسار البرلماني. إلا أنه بات واضحا منذ بداية السنة الثالثة للانتفاضة بأن الحرب التي تعود للجيل الرابع قد زادت من حدة تسييس الأمة وبأن الأزمة في علاقات المجتمع والجيش لم تتوارَ.

والثكل ومفهوم البطولة. كما تآكلت مركزية السمات العسكرية، وتضاءلت مكانة الاشتغال العسكري، وضعفت السمة المميزة للمحارب والرابطة بين الخدمة في الجيش وبين المواطنة.

وقد انعكست هذه التغيرات في سياسة الأمن الإسرائيلية – حيث أن إسرائيل دخلت في مسيرة السلام ووقعت على اتفاقية أوسلو وعلى اتفاقية السلام مع الأردن – إلا أنه كان لهذه الأمور تعبير أيضا في التركيبة العميقة للمجتمع الإسرائيلي. حيث أن المجتمع المدني بَدَّلَ من موقفه تجاه الحرب والجيش. النظرية العسكرية، الخدمة العسكرية، مكانة الجيش وما يرمز إليه، ومن الواضح أيضا الموقف من النخبة العسكرية. وعلى هذه المسيرات أطلق يغيل ليفني اصطلاح "نزع الصفة العسكرية" في مفاهيم النظرية الراديكالية.[٥]

وفي سنوات التسعينيات خصصت القيادة العليا للجيش الإسرائيلي، وهي التي تظهر دائماً الحساسية في علاقاتها مع المجتمع المدني ، جهودا كبيرة لدراسة التغيرات التي طرأت على علاقات المجتمع والجيش وتحليل هذه التغيرات، وهكذا وصفت القيادة هذه التغيرات في وثائقها الداخلية: في العصر الأول لـ "بناء الأمة" فأن قضايا الأمن تقف على رأس جدول الأولويات الوطني، وكان الجيش الإسرائيلي في قلب الإجماع، ويتمتع بمكانة رمزية عالية، وشكل أداة في بناء الأمة، حيث أن الخدمة العسكرية تشكل وسيلة وحيدة لتحقيق الانتماء والعضوية في الدولة. وكانت النظرة إلى الجيش على أنه جسم غير سياسي، وفوق النقد، وكان هناك تماثل بين النخبة العسكرية وبين النخبة السياسية. ولقد تغير كل هذا في العصر الثاني، الذي هو عصر "الصراعات حول تعريف الهوية". حيث أن انعدام النجاحات في ميدان المعركة خلال جيل من الزمن، وصعوبات الأداء لدى الجيش الإسرائيلي، إزاء انعدام الإجماع على الأهداف القومية، كلها أمور مست بمكانة الجيش الرمزية ذائعة الصيت؛ كذلك فإن التجنيد الذي لا يعتبر شاملاً للجميع يقلص من الطابع الجماعي للجيش الإسرائيلي والخدمة فيه، كما أن الحيادية السياسية للجيش الإسرائيلي هي موضع شك؛ وهناك فوارق آخذة بالتشكل بين توجهات فردية ومادية في المجتمع المدني مقابل الطابع الجماعي والسلطوي للتنظيم العسكري؛ كما أن التوجهات الاقتصادية الغربية مثل اللهاث وراء النجاح بدون ضوابط والمهنية تمس بسمة الرسالة التي تميز الخدمة العسكرية؛ كذلك فقد بدأت بالظهور مسارات ريادية اجتماعية بديلة عن مسار الخدمة العسكرية، كما تزايدت حدة الانتقادات العامة، وبشكل خاص في وسائل الإعلام، حول طرق أدارة الجيش وعمله.[٦]

وحسبما يبدو ظاهريا فقد تغير هذا كله مرة أخرى مع نشوب الانتفاضة الثانية في أيلول عام ٢٠٠٠. حيث أن تلاشي حلم السلام مع الفلسطينيين، إضافة إلى موجة العنف المستمرة التي حصدت أرواح أكثر من ألف إسرائيلي في السنوات الأربع الأولى ، عزز من الروح الوطنية وأعاد المفهوم الذي يعتمد على استخدام القوة، وكان يخيل بأن العملية قد عادت إلى أيام العصر الأول، حسبما اثبت ذلك انتخاب اريئيل شارون رئيسا للحكومة وانهيار اليسار البرلماني. إلا أنه بات واضحا منذ بداية السنة الثالثة للانتفاضة بأن الحرب التي تعود للجيل الرابع قد زادت من حدة تسييس الأمة وبأن الأزمة في علاقات المجتمع والجيش لم تتوارَ. بل بالعكس، حيث أنه إذا كان الجيش قد حاول في التسعينيات التقليل من أهمية هذه الأزمة، فإنه في بداية العقد الجديد يعزو لهذه الأزمة أهمية أكبر. وفي عدد من

هذا وأن طريقة معالجة الجيش الإسرائيلي لمسألة نزعة الاعتزال المسبق إنما تدل على الاعتراف بالطابع الاقتصادي لهذه النزعة. وقد شرح رئيس شعبة الطاقة البشرية في قيادة الجيش هذا الأمر على النحو التالي:

عندما أردنا في الماضي التأثير على الضباط الشبان لحثهم على البقاء في الجيش الإسرائيلي فقد تحدثنا معهم عن التحديات القومية، وذلك وفق مفاهيم الرسالة، وعن التحديات المهنية. عن طريق منحهم مهام قيادية. أما اليوم فان السجال هو سجال ملموس وواقعي بشكل أكبر. حيث أن ما اعرضه على هؤلاء الضباط هو برنامج دراسي، وأجر وظروف خدمة مغرية.

أوراق عمل الجيش الإسرائيلي جرى الإعراب عن رأي ثاقب يفيد بأنه " لا يوجد لدى الجيش الإسرائيلي أية إمكانية لأن يكون واقعا في قلب الإجماع مثلما كان عليه الأمر في الماضي، ولأن يستفيد من مكانة تنظيم يكون فوق المصالح السياسية والجدل العام. وهذا الوضع، إضافة إلى تعزيز الانقسامات داخل المجتمع يخلق بالنسبة للجيش الإسرائيلي صعوبات في الأداء " .

وعلى هذا فإنه يتوجب فحص مستقبل النخبة العسكرية من خلال منظور مزدوج، المسيرات الاجتماعية العميقة التي تجري داخل المجتمع الإسرائيلي، وحاجة الجيش للدخول في مواجهة مع حرب من الجيل الرابع، وهي حرب سوف تستمر زمنا طويلا.

القاعدة الاجتماعية للنُخبة العسكرية

التغيرات التي طرأت على المكانة الاجتماعية للجيش الإسرائيلي في التسعينيات أخذت تعبيرا لها في سلسلة أحداث تأزمية، وأول هذه الأحداث حمل في الجيش الإسرائيلي اصطلاح " أزمة الحافز " ، وهي الأزمة التي تتعلق بالهبوط الذي طرأ على حوافز الشبان الذين هم في سن التجنيد للخدمة في الوحدات القتالية في الجيش. وفي الأعوام ١٩٨٥ – ١٩٩٤ قلت نسبة المتجندين من أصحاب القدرة القتالية بمعدل عشرة بالمائة، كما استمر هذا الهبوط بعد ذلك أيضا. وقد ارجع المسؤولون في الجيش الإسرائيلي هذا الهبوط إلى ثلاثة عوامل وهي : التغيرات الأيديولوجية، وبصفة خاصة الانخفاض في أهمية الايديولوجيا الصهيونية؛ والتراجع في التقدير الجماهيري للجيش الإسرائيلي؛ ومسيرة السلام .[٧] ونظرا لأن هذه الأزمة جرت في أوساط جنود الخدمة الإلزامية، فقد عبرت حقا عن تغير القيم في المجتمع المدني، كما أنها شكلت مؤشرا إلى اتجاهات طرق محتملة في تطور علاقات المجتمع والجيش، إلا أنها لم تؤثر على النخبة العسكرية ذاتها[٨].

وكانت الأزمة الثانية هي أزمة الاحتياط، والتي أخذت تعبيراتها في إحتجاج جنود الاحتياط، وبصفه خاصة ضباط الاحتياط، حول التوزيع غير المتوازن لعبء الخدمة العسكرية الاحتياطية، وحول طول فترة الخدمة العسكرية الاحتياطية وحو انعدام المكافآت الاقتصادية، وفي أزمة الطيارين حول انعدام التأمين. ولقد كانت المطالب الموجهة للجيش في أزمة الاحتياط أقل رمزية– مثلما هو الأمر في أزمة الحافز – وأكثر مادية، حيث نبعت من قيم اقتصاد السوق وعبرت عن المفهوم القائل بأن الخدمة العسكرية لم ينظر إليها كمهمة وطنية، بل أنها تقاس بمصطلحات اقتصادية. ولقد أثارت أزمة الاحتياط في الجيش الإسرائيلي الوعي بالتغير الذي طرأ على علاقات المجتمع والجيش، ولاحظنا كيف أن مكانة الجيش قد هبطت.

كما أدركنا بأن النُخبة القديمة وصلت إلى إحساس يفيد بأنه قد نشأت للجيش صورة أقل إيجابية مما كان عليه الأمر في الماضي. وبأنه إذا كنت ترتدي البزة العسكرية فإن حالة من انعدام الارتياح ستنشأ، هذا ما صرح به رئيس شعبة الطاقة البشرية في رئاسة الأركان الإسرائيلية الميجور جنرال غيل ريغيب.[٩] ولقد كانت قوة هذه الأزمة كبيرة للغاية، إلى درجة أنه في عام ٢٠٠٤، وبعد دراسة مستفيضة قامت بها قيادة الجيش، جرى بلورة مفهوم جديد وثوري إلى حد معين حول موضوع خدمة الاحتياط العسكرية. ويتلخص هذا المفهوم بالتقليص البارز لاستدعاء الجنود والضباط الاحتياط

للخدمة العملية، وتخفيض سن اعتزال الخدمة الاحتياطية.

والأزمة الثالثة والمتعلقة أكثر بموضوع بحثنا هنا، جرت في موضوع الخدمة العسكرية الدائمة في الجيش. وكانت هذه الأزمة قد بدأت في منتصف التسعينيات ووصفها المسؤولون في شعبة الطاقة البشرية في الجيش الإسرائيلي بأنها (انعدام اليقين والأزمة الرمزية)، وكانت العوامل الرئيسية المسببة لها هي عوامل رمزية وليست مادية (علامات استفهام بشأن مكانة الجيش الإسرائيلي ومركزيته في المجتمع، والمس بسمعة الذين يخدمون في الجيش، الإحساس بالإهمال وانعدام الاهتمام من جانب كبار القادة العسكريين وغير ذلك). وبعد أن طرأ تحسن ما على ظروف الخدمة العسكرية لفئة الضباط فقد تجددت الأزمة مع اقتراب نهاية العقد وأخذ ذلك تعبيرا له في اعتزال العديد من الضباط الشبان، ممن تتراوح رتبهم العسكرية ما بين ميجور ولفتنانت كولونيل، الخدمة العسكرية في الجيش، أي قبل القرار الحاسم حول الاستمرار واستنفاد الوظيفة العسكرية بكاملها.

إن أزمة ضباط الخدمة العسكرية الدائمة متعلقة ببحث موضوع النُخبة العسكرية : حيث أزمة الحوافز كانت تشير إلى تغييرات في الجيش، ولكن ليس بالضرورة في قيادة الجيش، أما أزمة الاحتياط فقد أثرت على جيش الاحتياط. وتمثلت أزمة الخدمة العسكرية الدائمة في أوساط فئة الضباط العاملين في الخدمة العسكرية الدائمة، وهي الفئة التي تشكل الطاقة التي تتشكل منها قيادة الجيش. ومن الواضح بأن الضباط الذين قرروا اعتزال الخدمة كانوا بالذات أولئك الضباط الذين يطلق عليهم في الجيش الإسرائيلي اصطلاح "النوعية الأفضل للغاية"، والذين كانوا ينتمون إلى الجيل الوسط من النُخبة العسكرية القديمة في المجالات المهمة، المقاتلة من جهة، والهندسية والتكنولوجية من جهة أخرى.

ولهذا السبب فقد بلورت شعبة القوى البشرية خطة عمل لها لمعالجة الأزمة، وكانت هذه جزءا من خطة العمل التي حملت اسم "الجيش الإسرائيلي لعام ٢٠٠٠"، وهكذا وصفتها: "ربط العنصر النوعي بالخدمة العسكرية الدائمة: خطة تهدف لدمج برنامج تقليص فئة الضباط، من خلال جذب مستويات أعلى، وتغذيتها عن طريق برامج ومنافع مالية وبعثات دراسية". هذا وأن طريقة معالجة الجيش الإسرائيلي لمسألة نزعة الاعتزال المسبق إنما تدل على الاعتراف بالطابع الاقتصادي لهذه النزعة. وقد شرح رئيس شعبة الطاقة البشرية في قيادة الجيش هذا الأمر على النحو التالي:

عندما أردنا في الماضي التأثير على الضباط الشبان لحثهم على البقاء في الجيش الإسرائيلي فقد تحدثنا معهم عن التحديات القومية، وذلك وفق مفاهيم الرسالة، وعن التحديات المهنية. عن طريق منحهم مهام قيادية. أما اليوم فان السجال هو سجال ملموس وواقعي بشكل أكبر. حيث أن ما اعرضه على هؤلاء الضباط هو برنامج دراسي، وأجر وظروف خدمة مغرية. ولقد كانت مشكلتنا تتمثل في أن هؤلاء الشبان كانوا يواجهون إغراءات من السوق المدنية، وكانت هذه هي فترة التكنولوجيا المتطورة والازدهار الاقتصادي، وكان السبيل لمواجهة هذه الإغراءات هو في أن نعرض عليهم شروطا اقتصادية أفضل".

وهكذا فقد واصل الجيش التحدي الذي جابهه بمفاهيم السوق الإقتصادية. وقد أدرك الجيش بأن مكانته قد بهتت، بحيث لم يعد بمقدوره توفير التألق والمجد والشهرة والتقدير الاجتماعي والسمعة مثلما كان عليه الأمر في السابق. ولذا بات عليه أن يوفر بدائل اقتصادية ومادية. ولم يكن الجيش الإسرائيلي حريصا على ضمان استمرار القيادة الشابة في مواصلة وظيفتها العسكرية الكاملة، بقدر حرصه على التركيبة الاجتماعية لهذه الفئة القيادية. وهذه هي المسألة الحرجة المتصلة بمفاهيم النُخبة العسكرية للجيش الإسرائيلي في المستقبل.

ويوجد في الجيش الإسرائيلي قرابة سبعمئة ضابط رفيع المستوى في الخدمة العسكرية الدائمة، وأكثر من ألفي ضابط برتبة لفتنانت كولونيل، ونحو خمسئة ضابط برتبة كولونيل، ونحو مئة ضابط برتبة بريغادير، واثنان وعشرون ضابطا برتبة ميجور جنرال، وضابط واحد برتبة لفتنانت جنرال[١٠]. وفي الماضي كان هناك تطابق بين الطبقة الرفيعة وبين النُخب المدنية– السياسية، الاقتصادية والثقافية. وقد برز هذا الأمر أكثر كلما كان متعلقا بوحدات النُخبة المشهورة الأعلى مكانة، مثل المظليين والوحدات العسكرية النُخبوية والتطوعية. وقد عكست فئة الضباط التركيبة الطبقية للمجتمع الإسرائيلي، بحيث كلما كانت الرتب العسكرية والمهام العسكرية أعلى، كلما برز أكثر التمثيل الزائد لمجموعات النُخبة القديمة– رجال اشكناز غربيون وعلمانيون من بين صفوف حركة العمل. وأحد المعطيات التي عبرت عن هذه الظاهرة كان النسبة العالية لأبناء الكيبوتسات من بين طياري سلاح الجو، الذين شكلوا ضعفين بل ثلاثة أضعاف من وزن هذه المجموعة من السكان المدنيين.

وبفضل المكافآت والطاقات التي حصلت عليها هذه الفئة الأصلية، وبصفة خاصة قدرة التحويل العالية للمكانة العسكرية إلى الحياة

وبالإضافة إلى مدارس يشيفوت هسدير الدينية البالغ عددها اربعين مدرسة، يوجد في اسرائيل بضع عشرات من الكليات الدينية ما قبل الخدمة العسكرية. وأن وزارة المعارف ووزارة الدفاع تعترف اليوم بثلاث وعشرين كلية كهذه. وهي كليات تؤهل الشبان لوظائف قيادية في الجيش. ومن ضمن هذه الكليات هناك ثلاث عشرة كلية دينية، وهناك ثلاث كليات أخرى يدرس فيها بشكل مختلط علمانيون ومتدينون. كما أن هناك عدة كليات لم تحصل بعد على اعتراف رسمي واليوم يدرس في هذه الكليات نحو ألف ومئة طالب. وتزيد نسبة المتدينين منهم عن سبعين بالمئة. ويوجد نحو نصف عدد هذه الكليات داخل المناطق المحتلة.

المدنية، وكذلك بفضل علاقة هذه الفئة بالشبكات الاجتماعية في النُخبة المدنية، فأن الجيش لم يعكس فقط المنظومة الطبقية للمجتمع الإسرائيلي، بل أنه ساعد أيضا على استنساخها. وهكذا صار هذا الأمر بمثابة حلقة مفرغة. حيث أن الخلفية الاجتماعية هي التي تحدد نوعية الخدمة العسكرية، كما أن الخدمة العسكرية أثرت على ثبات الوضع الطبقي، سواء على مستوى الفرد أم على المستوى الجماعي للمجموعات في داخل المجتمع.

ولقد أدت التحولات التي حصلت في الاقتصاد الإسرائيلي وفي المجتمع الإسرائيلي بدءا من الثمانينيات إلى تغيير إستراتيجية فئات اجتماعية تجاه الجيش كما حصلت هنا مسيرة ديالكتية. حيث أن الهبوط الذي طرأ على مكانة الجيش وعلى المكافآت التي يمكنه توفيرها أدى أيضا إلى هبوط قوة الجيش في نظر أبناء طبقات النُخبة. وقد أدى الاقتصاد الجديد، والتكنولوجيا المتطورة والاندماج في العولمة إلى جعل هؤلاء يقفون أمام مسارات ريادية ومصادر جديدة لمكافآت اجتماعية من خارج الخدمة العسكرية. وفي المقابل، فأنه فيما يتعلق بأبناء الطبقات المتدنية نسبيا، وهي الطبقات المتوسطة والطبقات المنخفضة، فقد كان بمقدور الخدمة العسكرية، أن تشكل لهم وسيلة مركزية سواء في داخل المنظومة العسكرية أم كوسيلة يستخدمونها للقفز إلى حياة عملية ثانية في المنظومة المدنية.

وكان هذا الأمر بدأ بالظهور منذ الخدمة العسكرية الإلزامية حيث أن الدراسات التي جرت حول الشبان المستهدفين للخدمة في المجالات الأمنية، كشفت النقاب عن المسيرة الديالكتية: فعلى الرغم من أنه كان هناك استعداد عال للتجنيد للجيش بشكل عام، إلا أن هبوطا قد طرأ في الاستعداد للتجنيد في الوحدات المقاتلة. وكان هذا الهبوط حادا لدى العلمانيين، حيث انخفض من ستين بالمئة إلى أربعين بالمئة، وفي أوساط أبناء الكيبوتسات إلى تسعة وعشرين بالمئة فقط أما في صفوف الشبان المتدينين فقد طرأ بالذات ارتفاع، حيث بلغ الاستعداد للتجنيد في الوحدات المقاتلة نسبة ثمانية وستين بالمئة.[11]

ولقد أدركوا في قيادة الجيش الإسرائيلي جيداً مدلول هذه الظاهرة، وهكذا فقد صيغت هذه الأمور في وثائق صدرت مع اقتراب الاحتفال بذكرى اليوبيل الخمسين لقيام الدولة، وتضمنت هذه الوثائق المقارنة بين بروفيل جنود جيل العام ١٩٩٨ مع بروفيل جنود جيل العام ١٩٤٨:

منذ السبعينيات طرأت تغييرات بارزة في أنماط التجند للوظيفة العسكرية في اتجاه شرائح اجتماعية إضافية وأضعف اقتصادياً. وكان التصور الشائع يرى بأن التبدلات النُخبوية جرت بالذات بين الاستيطان العامل الذي يعيش حالة هبوط، وبين تيار القبعات المنسوجة، التي يتولى أفرادها اليوم نسبا أكبر في المراكز النُخبوية والمهام المركزية. ومع ذلك، فإن أنماط الوظيفة العسكرية تتطابق اليوم أكثر فأكثر مع المجموعات الاجتماعية، والتي كانت في الماضي غير البعيد مستبعدة عن صفوف القيادة من جهة، والتي احتلت مناصب وخدمت في وحدات لم تكن معدودة ضمن التيار المركزي للجيش من جهة أخرى. وأن التحول الذي حصل في مسيرات التصفيح الاجتماعي إنما يندمج جيدا مع هبوط قيمة الأمن كقيمة مركزية بالنسبة للنُخب القوية في المجتمع، والتي توقفت على ما يبدو عن النظر إلى المسار العسكري على أنه المسار المهيمن من أجل دفع

إن تحليلا أكثر تعقيدا لأنماط تصرف المهاجرين القادمين من دول الاتحاد السوفييتي السابق يُظهر بأن هناك عدة توجهات تعمل معا. ومع أنه يوجد هناك توجه يعارض الخدمة العسكرية إلا أن هناك أيضا توجها معاكسا يرى في الخدمة العسكرية عملا ايجابيا، بسبب الفائدة المادية أو لأسباب قومية. وأن المعدل المرتفع للناطقين بالروسية من بين المدنيين والجنود الإسرائيليين الذين أصيبوا خلال انتفاضة الأقصى قد عزز من صورة الناطقين بالروسية والملتحمين بالمجتمع الإسرائيلي.

المسار الوظيفي الشخصي. كذلك جاء في تلك الوثائق:

علاوة على الميزة الواضحة لظاهرة انعدام التجانس في تركيبة الأشخاص الذين يخدمون في الجيش، وتحويل صفوف القيادة العسكرية لتصبح أكثر تمثيلا فإنه قد يكون لهذا الأمر انعكاسات على طريقة تخصيص الطاقات وعلى توجيه نوعيات الطاقة البشرية، وبالذات إلى الخدمة الدائمة كصف القيادة العسكرية للجيش. وإذا ما توقفت النُخب القوية عن النظر إلى الجيش كقناة مركزية لحراك أفرادها، فإنه بسبب سيطرة هذه النخب على مصادر القوة والسلطة، فإن هذه النخب بدون قصد أيضا وبدون نوايا، ستميل إلى تخصيص اهتمام أقل وطاقات أقل باتجاه الأجهزة العسكرية. وبخصوص نوعيات الطاقة البشرية، فأنه سيكون من المشكوك فيه أن يؤدي التراجع المستمر في المكانة الاجتماعية المتعلقة بالاشتغال العسكري وخاصة بالنسبة للنُخب، إلى جانب فتح الصفوف أمام الفئات السكانية غير المتجانسة إلى ضمان تجنيد الأشخاص الأفضل للمهام الرئيسية في القيادة.

وفي المقابل، فإنه بالنسبة لبقية المهام غير الخطرة فسيكون بالإمكان دائما العثور على الأشخاص الملائمين، او أنه سيكون بالإمكان الحصول بوفرة على النتائج المطلوبة عن طريق القطاع المدني. وبكلمات أخرى فإنه في العهد الجديد للمجتمع ما بعد الإثني أو القطاعي، فقد تسللت إلى داخل النُخب مجموعات جديدة كانت في الماضي من الأطراف وما شابه ذلك: حريديون، متدينون – وطنيون، مهاجرون، شرقيون ونساء. وكانت عملية التسلل هذه بطيئة ولكن ثابتة ومستمرة، وقد بدأت تعطي إشاراتها في الجيش أيضا. وكان الدخول إلى الجيش هو التعبير عن مجرد التحسن الذي طرأ على مكانة هذه المجموعات مقابل النخبة القديمة، ولدى بعض هذه المجموعات كان هذا نتيجة لسياسة مدروسة ومخطط لها. ومن خلال الإدراك بمركزية الجيش في المجتمع الإسرائيلي فقد اختارت هذه المجموعات الخدمة العسكرية من أجل زيادة تأثيرها على الهوية الجماعية، وعلى صياغة جدول الأعمال القومي وعلى النظام الرمزي للمجتمع الإسرائيلي، وكذلك أيضا للتعبير عن مكانتها الاجتماعية، ولكي تمنح لنفسها امتيازات اجتماعية.

المخزون الجديد لفئة ضباط الجيش الإسرائيلي

تتمثل المجموعة البارزة للغاية هنا بالمعسكر الديني– الوطني. وفي الماضي كان عدد الأشخاص الذين يضعون على رؤوسهم القلنسوات الخاصة بالمتدينين في قيادة الجيش الإسرائيلي ضئيلا جدا. إلا أنه منذ السبعينيات وبعد إنشاء المدارس الدينية اليهودية المعروفة باسم يشيفوت ههسدير، فقد بدأ هذا العدد بالتزايد، كما ازداد باستمرار في التسعينيات. وحتى عام ٢٠٠٠ كان هناك شخص واحد فقط من أعضاء رئاسة أركان الجيش يرتدي قلنسوة المتدينين، وهو كبير حاخامي الجيش الإسرائيلي. وفي عام ٢٠٠٤ أصبح هناك أربعة من أعضاء رئاسة الأركان ممن يضعون قلنسوة المتدينين على رؤوسهم. وكان ثلاثة من بين هؤلاء (وهم قائد قيادة الجبهة الداخلية يائير نافيه، ورئيس محكمة الاستئناف العسكرية الميجور جنرال يشي بار، ورئيس شعبة الطاقة البشرية في رئاسة الأركان، اليعازر شتيرن،) قد تلقوا علومهم في نفس المدرسة الدينية، وهي مدرسة نتيف مئير في مدينة القدس. ورغم أن الجيش الإسرائيلي يحافظ على السرية بخصوص التركيبة الاجتماعية لفئة كبار ضباط الجيش، إلا أنه من الواضح أن العدد النسبي لمرتدي قلنسوات المتدينين بين الضباط آخذ بالتصاعد، وأن نحو ربع عدد قادة السرايا وقادة الكتائب هم من المتدينين، ومن بين خريجي دورات الضباط في العقد الأخير فإن نحو الثلث هم من أعضاء التيار الصهيوني – الديني. وهذه هي نسب أعلى بكثير من نسبتهم في العدد الكلي للسكان.

هذه الزيادة إنما تعزى بصفة رئيسية للجهود المقصودة من جانب

زعامة التيار الصهيوني – الديني، والهادفة لزيادة تأثير الجمهور الديني على الجيش كمؤسسة مركزية في المجتمع الإسرائيلي. هذا الأمر يجري عن طريق تشجيع الشبان المنتمين لهذا المعسكر على اختيار مسار الحياة العسكرية، وتفضيل الخدمة في الوحدات العسكرية المقاتلة، وبصفة خاصة الوحدات المختارة، مثل رئاسة الأركان، والوحدة البحرية رقم ١٣، والأسراب الجوية المقاتلة، وهي الوحدات التي كانت في الماضي معاقل للفئات العلمانية. ومما أعطى الزخم لهذه الظاهرة كان إنشاء كليات تسبق الخدمة العسكرية، وهي كليات منحت الشرعية الدينية للخدمة في المسار العسكري العادي وهي تختلف عن يشيفوت هسدير التي تؤهل خريجيها نحو مسارات عسكرية منفردة.

وبالإضافة إلى مدارس يشيفوت هسدير الدينية البالغ عددها اربعين مدرسة، يوجد في اسرائيل بضع عشرات من الكليات الدينية ما قبل الخدمة العسكرية. وأن وزارة المعارف ووزارة الدفاع تعترف اليوم بثلاث وعشرين كلية كهذه. وهي كليات تؤهل الشبان لوظائف قيادية في الجيش. ومن ضمن هذه الكليات هناك ثلاث عشرة كلية دينية، وهناك ثلاث كليات أخرى يدرس فيها بشكل مختلط علمانيون ومتدينون. كما أن هناك عدة كليات لم تحصل بعد على اعتراف رسمي واليوم يدرس في هذه الكليات نحو ألف ومئة طالب. وتزيد نسبة المتدينين منهم عن سبعين بالمئة. ويوجد نحو نصف عدد هذه الكليات داخل المناطق المحتلة. وتبلغ نسبة الطلبة الذين يتخرجون من هذه الكليات، والذين يصلون إلى الوحدات المقاتلة نحو خمس وثمانين بالمئة، أي أكثر من ضعفي نسبتهم من إجمالي عدد السكان، كما أن ثلاثين بالمئة من هؤلاء الخريجين يصبحون ضباطا في الجيش، أي أكثر من ثلاثة أضعاف نسبتهم من إجمالي عدد السكان. والكلية الأقدم من بين هذه الكليات موجودة في مستوطنة عيلي وكانت قد أسست في عام ١٩٨٨، وقد بدأ خريجوها بالاندماج في مناصب قيادية كقادة كتائب، كما أن هناك كليات أخرى تتباهى بوجود عدد من خريجيها في مناصب مساعدي قادة كتائب، وقادة سرايا وطيارين.

وقد وجد المسؤولون في الجيش صعوبة في البداية لتقبل فكرة الكليات الدينية ما قبل الخدمة العسكرية، إلا أنهم سرعان ما أدركوا أنه قد فتح أمام الجيش الإسرائيلي احتياطي مهم من الضباط من ذوي القدرة العالية ومن أصحاب الحوافز. وإزاء الهبوط في استعداد الشبان العلمانيين الغربيين لاختيار الوظيفة العسكرية، وإزاء تبدل الحوافز المتعلقة بالخدمة العسكرية بالمصالح المادية، فقد نشأ هنا مخزون احتياطي محتمل وجديد من الضباط المشحونين أيديولوجياً للخدمة الوظيفية، وذلك وفق الروح التي كانت قد ميزت فئة الضباط النوعيين في الماضي. وينظر إلى الكليات الدينية ما قبل الخدمة العسكرية باعتبارها مصانع نوعية لخلق شبان من ذوي الحوافز العملية، وهم شبان يصلون إلى الجيش بوعي يفوق عمرهم بسنة ويكونون أكثر استعدادا للعمل.[١٢] ومثلما أنه في الماضي كان المعدل العالي نسبيا لأبناء الكيبوتسات الذين يلتحقون في دورات الطيران يعبر عن المكانة المميزة لحركة الاستيطان اليهودي في إسرائيل، فإنه منذ بداية العقد الحالي يعبر هذا المعدل عن مكانة المعسكر الصهيوني – الديني في إسرائيل. ومن إجمالي خريجي دورة الطيران في عام ٢٠٠١ كان الأشخاص الذين هم من مواليد الكيبوتسات يمثلون ١٤ بالمئة (نسبة مماثلة لأبناء الموشافات)، أما نسبة مرتدي قلنسوات المتدينين فكانت مماثلة (١٣ بالمئة)، وكان جزء بارز منهم من سكان المستوطنات اليهودية التي أقيمت وراء الخط الأخضر.[١٣]

والمجموعات الثانية التي بدأت تترك بصماتها على الجيش الإسرائيلي هي مجموعة المهاجرين اليهود الناطقين باللغة الروسية. وكانت تعبيرات الاغتراب عن الجيش ومعارضة مجرد الخدمة في الجيش، والتي أطلقها المهاجرون الذين قدموا من دول الاتحاد السوفييتي السابق في السنوات الأولى من موجة الهجرة الروسية في نهاية الثمانينيات، قد حملت الباحثين في موضوع هذه الهجرة للتوصل إلى تقديرات تفيد بأن هذا الأمر لا يعبر فقط عن الموقف السلبي لهؤلاء المهاجرين تجاه الجيش بشكل عام، مثلما كان عليه الأمر في الاتحاد السوفييتي، وإنما يعبر أيضا عن عدم رغبتهم بالالتحام بالمجتمع الإسرائيلي، إلا أنه اتضح بأن هذه كانت تقديرات خاطئة.

إن تحليلا أكثر تعقيدا لأنماط تصرف المهاجرين القادمين من دول الاتحاد السوفييتي السابق يُظهر بأن هناك عدة توجهات تعمل معا. ومع أنه يوجد هناك توجه يعارض الخدمة العسكرية إلا أن هناك أيضا توجها معاكسا يرى في الخدمة العسكرية عملا ايجابيا، بسبب الفائدة المادية أو لأسباب قومية. وأن المعدل المرتفع للناطقين بالروسية من بين المدنيين والجنود الإسرائيليين الذين أصيبوا خلال انتفاضة الأقصى قد عزز من صورة الناطقين بالروسية والملتحمين بالمجتمع الإسرائيلي. ومنذ بدء انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠ ارتفعت معدلات تجند هذه المجموعة في الجيش ، حيث زادت هذه المعدلات عن الوزن النسبي لهذه المجموعة في إجمالي عدد السكان. وفي حين أن المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي السابق يمثلون أقل كثيرا من خمسة عشر بالمئة من إجمالي السكان، إلا أن عدد

الجنود الذين يخدمون في الجيش الاسرائيلي من بينهم يصل إلى معدل يقرب من أثنين وعشرين بالمئة.

ومن بين المتجندين في الوحدات المقاتلة في دورة شهر آب لعام ٢٠٠٢ كان هناك ثلاثة وعشرون بالمئة من الناطقين بالروسية، أما معدلهم في اوساط المتطوعين للخدمة في لواء المظليين فكان سبعة وعشرون بالمئة. كذلك فأن معدل غير المتجندين من أوساط هؤلاء المهاجرين منخفض نسبيا: سبعة عشر بالمئة مقابل ثلاثة وعشرين بالمئة من أوساط مواليد البلاد. وبصفة عامة فإن معدل المهاجرين من أوساط المتجندين في حالة ارتفاع بالمقارنة بمواليد البلاد. وفي عام ١٩٩٤ كان معدل مواليد البلاد اثنين وثمانين بالمئة من ضمن المُتجندين، أما في عام ٢٠٠٢ فقد بلغ هذا المعدل ثلاثة وسبعون بالمئة فقط. ومع أن معدل المتطوعين لدورة الضباط والراغبين بالبقاء في الجيش الإسرائيلي كضباط في الخدمة الدائمة ما يزال منخفضا، كما أن معدل المتطوعين للوحدات المختارة من أوساط الناطقين بالروسية ما يزال منخفضا نسبيا، إلا أن نسبة عالية منهم متطوعون في وحدات مقاتلة[١٤] ومثل المصطلح الذي استخدموه في إسرائيل بخصوص مجموعة أقلية أخرى وهو البدو، كذلك فإن مصطلح "حلف الدم" – الإسهام بالروح للجيش – يُستخدم كالدليل والبرهان الأقوى في المجتمع الإسرائيلي على الانتماء الحقيقي للمجموع.

ومن أجل الوصول إلى رتبة عالية في الجيش فإن الأمر يحتاج إلى أكثر من خمس عشرة سنة، ولذا فأنه من الصعب أن نحدد اليوم نمط ووتيرة الريادة للناطقين بالروسية التي تمكنهم من الوصول إلى قمة الجيش، إلا أنه استنادا إلى وزنهم اليوم في أوساط الجنود العاملين في الخدمة العسكرية الدائمة وفئة صغار الضباط فإنه لن يكون من الصعب التقدير بأن وزنهم في صفوف كبار الضباط سيكون بارزا في المستقبل. وهذه الأمور تنطبق بشكل رئيسي على فئة الضباط العاملين في المجال التكنولوجي. وقد لاحظوا في الجيش الإسرائيلي بأن المجال التكنولوجي (الذي اشغله في السابق خريجو مدارس أورط) هو مركز جذب للشبان الناطقين باللغة الروسية. حيث أن الآباء يشجعون أبناءهم على دراسة المهن التكنولوجية، وهكذا صاروا ينظرون إلى الناطقين بالروسية على أنهم المخزون الذي تنبت منه القيادة الجديدة، والفئة القيادية للضباط العاملين في المجال التكنولوجي، حسب أقوال رئيس شعبة الطاقة البشرية في قيادة الجيش.

أما الفئة الثالثة التي زاد وزنها النسبي في أوساط ضباط الجيش

المتدينون في الجيش: دائرة تتسع.

في الآونة الأخيرة، والتي بدأت بالبروز في أوساط النُخبة العسكرية فهي فئة اليهود الشرقيين. ومع أن الجيش يتمسك بموقفه التقليدي والقاضي بعدم نشر معطيات رسمية حول معدلات تجنيد وتقدم الجنود الضباط حسب أصلهم الطائفي، إلا أن التغيير واضح هنا – حيث هناك ارتفاع مستمر في عدد اليهود الشرقيين في كافة الرتب القيادية العسكرية، بما في ذلك الرتب العالية. وفي بداية الثمانينيات كان هناك نحو الثلثين من إجمالي الجنود وصغار الضباط من اليهود الشرقيين. وقد اشغل هؤلاء نحو ثلاثين بالمئة من شريحة صغار الضباط (ملازم ثانٍ وملازم) إلا أنهم اشغلوا فقط نحو خمسة عشر بالمئة من شريحة الضباط المتوسطة والعالية. وفي منتصف التسعينيات كانت نسبتهم في الشريحتين السابقتين: خمسون بالمئة ونحو خمسة وعشرين بالمئة بالتطابق.[١٥]

ومن هذه الناحية فقد كانت هناك نتائج بعيدة المدى لأزمة الحافز التي شهدتها سنوات التسعينيات. وكان الضباط الكبار، وخاصة أولئك الضباط الذين كانوا على وشك الدخول إلى النُخبة العسكرية والذين أعربوا عن الرغبة في اعتزال الخدمة العسكرية في الجيش، ينتمون إلى المجموعات الاشكنازية القديمة. وقد أدى هذا الاعتزال إلى خلق الظروف التي تمكن من تقدم أسرع للضباط الذين هم من أصول شرقية. وقد برزت نتيجة هذه المسيرات المتواصلة في رئاسة أركان الجيش في منتصف العقد السابق. حيث أن ستة من بين ثمانية عشر جنرالا في رئاسة أركان الجيش كانوا من أصل شرقي، بما في ذلك رئيس الأركان نفسه شاؤول موفاز، الذي عين في منصبه في عام ١٩٩٨. ومن المفترض أن هذا الوزن النسبي سوف يتزايد في المستقبل.

يعترف الجيش بقوة جذبه في أوساط هذه المجموعة الاجتماعية وهو يسعى إلى أن يجذب من داخلها أصحاب القدرة العالية ولذا فقد طور الجيش عدة أدوات من أجل تشجيعهم وتغذيتهم. واحد

وهناك مجال آخر سيصبح فيه ضباط الجيش الإسرائيلي في المستقبل أكثر دراية وخبرة مقابل فئة الضباط في الماضي، ونعني به المجال المالي والاقتصادي المتعلق بالإدارة. وقد أدت الإصلاحات التنظيمية التي جرت داخل الجيش في التسعينيات بالإضافة إلى الإصلاحات أخرى، إلى إدخال اعتبارات وعناصر اقتصادية إلى عالم المفاهيم الإدارية للضباط، وهي اعتبارات لم تكن معروفة بالنسبة للضباط في الماضي. وهكذا فإن القائد العسكري الجديد لم يعد فقط خبيرا في استخدام القوة العسكرية، بل صار أيضا خبيرا في إدارة وحدة اقتصادية.

هذه الأدوات هي مشروع عتيديم الذي بادر إليه الجيش في أعقاب الانخفاض في معدل المتجندين لدورة الاحتياط الأكاديمية في التسعينيات. ولقد كانت غالبية المتجندين في هذه الدورة من خريجي المدارس الثانوية النظرية من المتفوقين، والذين جاؤوا من طبقات سكانية عليا. كذلك فقد عبر الهبوط الذي طرأ على التجند عن الهبوط في قيمة الخدمة العسكرية، في أوساط هذه الفئات السكانية القوية اقتصاديا ومن أجل تغذية قوة بشرية بديلة، وبصفة رئيسية في وظائف تكنولوجية مهمة، فقد توجه الجيش الإسرائيلي في العام ١٩٩٧ إلى البلدات التطويرية وبدأ بذل الجهود والاستثمار في تلامذة المدارس الثانوية المتفوقين والعمل على إعداد هؤلاء التلاميذ للدراسات في مؤسسات التعليم العالي. وذلك من أجل استخدامهم كمهنيين أثناء خدمتهم العسكرية. وفي كل دورة كهذه كان هناك خمسمئة تلميذ، وكانت مدة الدورة سنتان. ونحو نصف من المشاركين في هذا المشروع هم من الناطقين بالروسية أما الآخرون فكانوا من أصول شرقية، وقد ولد نجاح هذا المشروع مشروعا آخر هو مشروع ما قبل عتيديم.

هذا وبالإمكان تحليل التغيرات التي طرأت على تركيبة النُخبة العسكرية ليس بمفاهيم المجموعات الثقافية بالذات، وإنما بموجب الطبقات الاجتماعية، أي الهبوط في الوزن النسبي لمنتسبي الطبقات العليا، والارتفاع في التمثيل النسبي لأبناء الطبقات المتوسطة والمتدنية. لكن بسبب طبيعة سياسات الهوية في إسرائيل، فإن التمييز الإثني يبدو على أنه ذو مدلول أكبر من المكانة الاجتماعية. وسواء أكان الأمر على هذا النحو أم ذاك، فإن النتيجة النهائية هي الانخفاض في الوزن النسبي لمجموعة النُخبة القديمة الاشكنازية – العلمانية– الغربية والمقربة من حركة العمل الإسرائيلية في قيادة الجيش، والارتفاع في وزن النُخب الجديدة.[١٦]

وأن التغيرات التي تطرأ على التركيبة الاجتماعية للجيش إنما تأخذ تعبيرها أيضا في أوساط فئة الضباط. وسوف تصل على مدى اقل من عقد إلى قيادة الجيش الإسرائيلي أيضا.

العوامل المميزة لشريحة الضباط الجديدة

بسبب ثقافة الإدارة وأنماط الترفيه في الجيش الإسرائيلي فإن ترقية الضباط في الوظيفة وفي الرتبة تتم عن طريق الضباط الكبار الأعلى رتبة، حيث يميل هؤلاء إلى اختيار المماثلين لهم. وقد أدى هذا النمط إلى اختيار محافظ للضباط وإلى استقرار واستمرارية في أنماط شريحة الضباط،[١٧] ومن المعتقد أن يؤدي هذا النمط إلى تثليم أو إبطاء مسيرات التغيير، ومع ذلك فإن هناك عدة تغيرات تجري، وأحد هذه التغيرات هو مستوى ارتقاء فئة الضباط أكاديمياً. وكانت قيادة الجيش الإسرائيلي قد عملت في التسعينيات من أجل تحفيز وتوجيه هذه المسيرة، إدراكا منها بالحاجة إلى تأهيل القادة العسكريين إلى المستوى التكنولوجي المتطور للجيش الجديد، والوصول إلى ثورة في الشؤون العسكرية (RMA). وقد أضيفت إلى ذلك أيضا اعتبارات تتعلق بالمنافسة وزيادة قوة جذب الخدمة العسكرية في مقابل القطاع المدني. وهناك وثيقة جرى بلورتها في الجيش خلال مسيرة طويلة للغاية، وهي تدل على ذلك المدى الذي أدت فيه مسألة الهوية الذاتية والطابع المطلوب لفئة الضباط الجديدة إلى إثارة القلق في الجيش الإسرائيلي. وقد جاءت هذه الوثيقة التي وضعت في بداية العقد الحالي لكي تحل محل ورقة عمل تعود إلى نهاية الثمانينيات وتحمل عنوان " صفات القائد العسكري " وتحدد صفات ومزايا الضابط في الجيش الإسرائيلي.[١٨]

ونظرا لأن الجيش الإسرائيلي مستمر طوال السنين في كونه جيشا محاربا، فإن الخبرة القيادية القتالية ما تزال تعتبر في نظره

أهم بكثير من القدرات الفكرية كشرط لازم للتقدم في الرتبة. ومع ذلك فعندما قام الجيش الإسرائيلي بتحليل أزمات الحافز لدى الضباط فقد وجد بان الرغبة بالدراسة للحصول على لقب جامعي بشروط مريحة تعتبر اعتبارا مهماً في مسار حياتهم الوظيفية، وبأن المسار العسكري من هذه الناحية متدنٍ في مقابل المسار المدني. ولهذا السبب قام الجيش بدمج دراسات عليا في رزمة الإغراءات التي يعرضها على الضباط. ولا يتوقف الأمر فقط على أنه يسمح لهم بالدراسة في مؤسسات التعليم العالي. ولكنه يفتح أيضا مسارات جديدة في الجيش نفسه. وعلى سبيل المثال فقد تم تمديد دورة الطيران سنة أخرى، حيث تدمج هذه الدورة دراسات تؤهل للحصول على الدرجة الجامعية، كما أن البرنامج الأساسي لمسار فئة الضباط يشتمل على دراسات أكاديمية في مواعيد مسبقة. وحسب أقوال رئيس شعبة علوم السلوك التابعة لدائرة الطاقة البشرية، فإن الارتفاع في مستوى حصول ضباط الجيش الإسرائيلي على الدرجة الأكاديمية في السنوات الأخيرة قد رفع من نوعية هؤلاء الضباط.

وهناك مجال آخر سيصبح فيه ضباط الجيش الإسرائيلي في المستقبل أكثر دراية وخبرة مقابل فئة الضباط في الماضي، ونعني به المجال المالي والاقتصادي المتعلق بالإدارة. وقد أدت الإصلاحات التنظيمية التي جرت داخل الجيش في التسعينيات بالإضافة إلى الإصلاحات أخرى، إلى إدخال اعتبارات وعناصر اقتصادية إلى عالم المفاهيم الإدارية للضباط، وهي اعتبارات لم تكن معروفة بالنسبة للضباط في الماضي. وهكذا فإن القائد العسكري الجديد لم يعد فقط خبيرا في استخدام القوة العسكرية، بل صار أيضا خبيرا في إدارة وحدة اقتصادية.[١٩] وقبل اعتزالهم الخدمة فإن ضباط الجيش الإسرائيلي يجتازون تأهيلا إضافيا في مجالات الاقتصاد، وهذه تزيد من ملاءمتهم لإحتياجات العالم المدني. وهذا الأمر يسهل استيعابهم في الحياة المهنية الثانية، كما يزيد من ملاءمة القائد العسكري الجديد في الجيش للإدارة في السوق الاقتصادية المدنية.

وقد أوجد نمط الحياة المهنية الثانية لضباط الجيش الإسرائيلي ظاهرة ذات انعكاس طبقي مهم في المجتمع. والجيش الإسرائيلي يُستخدم كوسيلة للقفز إلى النُخب المدنية على اختلاف أنواعها. وأن انضمام العشرات من كبار الضباط إلى سوق العمل المدني في كل سنة قد برز بشكل خاص في المجال السياسي، سواء الوطني أم المحلي (رؤساء بلديات كبيرة مثل حيفا، تل أبيب، رمات غان، بئر السبع، ريشون ليتسيون وسلطات أخرى)، إلا أنه برز أيضا في ميادين عمل أخرى وعلى رأسها الميدان الاقتصادي. وفي التسعينيات دخل ضباط كبار كثيرون من الاحتياط إلى مجال التعليم. وقد تم هذا الأمر بتشجيع من الجيش الإسرائيلي بواسطة خُطة تأهيل خاصة بوظائف إدارية وتعليمية في مجال التعليم.

وقد بدأت هذه الخطة في عام ١٩٨٧ بمبادرة منظمة "تسيفت" لمعتزلي الخدمة العسكرية ، وحتى عام ٢٠٠٠ عملت هذه الخُطة على تأهيل أربعمئة معتزل. وقد اندمج سبعون بالمئة من هؤلاء في وظائف تعليمية وإدارية في جهاز التعليم، ثمانية عشر بالمئة منهم في إدارة المدارس أو الشُعب اللوائية من قبل وزارة المعارف – وهي نسبة اندماج أعلى من نسبة خريجي دوائر التعليم في الجامعات. وبعض هؤلاء يديرون اليوم مدارس ثانوية ذات سمعة عالية مثل جمناسية هرتسليا في تل أبيب ومدرسة أرييلي في حيفا، كما وصل أحدهم إلى منصب مساعد مدير عام وزارة المعارف.[٢٠]

وفي المجال الهندسي أيضا يقوم الجيش الإسرائيلي بخلق نخبة مدنية. وقد أدت التغيرات التكنولوجية التي حدثت في القتالية لزيادة عدد المهندسين وخريجي العلوم الدقيقة ، واليوم فأن ٢٥ بالمئة من الضباط في الجيش الإسرائيلي هم أصحاب ألقاب أكاديمية كهذه.[٢١]

وبسبب الزيادة في هذه الاحتياجات فقد نشأت إدارة للطاقة البشرية التكنولوجية والتطوير وتغذية البرامج والإطارات الخاصة بالتأهيل. وخطة الجيش الرائدة في مجال تأهيل الطاقة البشرية التكنولوجية النوعية هي (خطة تلبيوت)، وهذه الخطة بدأ تنفيذها منذ عام ١٩٧٩ إلا أنها توسعت في الأعوام الأخيرة. وفي نهاية التسعينيات جرى بلورة خطط وبرامج إضافية لجنود الاحتياط المتميزين، مثل برنامج (بساغوت) و (براكيم) في هندسة الآلات وغيرها.[٢٢] قد برز إسهام خريجي الجيش الإسرائيلي في مجالات التكنولوجيا، مثل مجال التكنولوجيا المتقدمة (الهاي تك) في السنوات التي ازدهر فيها هذا الاقتصاد، وقد وقف بعض هؤلاء الخريجين على رأس مجموعات رائدة في هذه الصناعة المتقدمة. ومن المعتقد بأن إسهام خريجي الجيش الإسرائيلي سوف يزداد في المستقبل، وذلك إزاء استمرار زيادة مهنيته في مجال التكنولوجيا.

وهنا يطرح السؤال الثاني، وهو: ما هو مدى تأثير انضمام ضباط الاحتياط على الطابع المهني لمجال ما؟ هذا سؤال مثير للإهتمام لم تستخلص الدراسات حتى الآن نتائج بشأنه. وطالما بقي الاقتصاد في حالة نمو، فإن انتقال ضباط كبار من الجيش الإسرائيلي إلى النخب المدنية الأخرى لا يثير صعوبة خاصة. وان الصعود والهبوط

وهناك مسائل سياسية ملموسة في هذا الشأن تتعلق بمواصلة الصراع ضد الفلسطينيين، كما تتعلق بمستقبل المستوطنات وموقف الجيش الإسرائيلي من موضوع الإخلاء المستقبلي للمناطق المحتلة. ونظراً لأن جزءا غير قليل من الضباط، وبصفة خاصة من الوسط الديني – القومي يقيمون في داخل المناطق المحتلة بإمكاننا هنا أن نطرح السؤال حول إمكانية نشوء نواه من الضباط في داخل الجيش، تقوم بمعارضة الانسحاب، بل وتعمل على منع هذا الانسحاب عندما يحين الوقت لذلك.

المؤقت في سمعة وظائف معينة، أو المد والجزر في احتياجات محددة يؤثر على علاقات القوى بين القطاع المدني والعسكري. وأن توسع صناعة التكنولوجيا المتطورة في التسعينيات، على سبيل المثال، جعل من الصعب على الجيش المحافظة على أصحاب المهنة لديه في هذا المجال. وفي المقابل، فإن انكماش المرافق الاقتصادية المدنية في سنوات النمو السلبية قلل من اعتزال الضباط من الجيش، وجعل من الصعب عليهم البدء بحياة مهنية ثانية. وبصفة عامة من الصعب أن نتوقع في هذا الشأن تحولات راديكالية أيا كانت في السنوات القريبة القادمة.

وفي المقابل فإن التغيير الذي سيطرأ على التركيبة الاجتماعية لفئة كبار الضباط، وهو التغيير الذي نوهنا إليه آنفا، قد تكون له مدلولات اجتماعية وسياسية، وذلك لأنه يوجد في إسرائيل تطابق عال بين الانتماء الاجتماعي وبين المفاهيم السياسية والأيديولوجية. والمجتمع الإسرائيلي يبرز بالتطابق بين الخطاب الاثني – القومي (مقابل الخطاب الليبرالي – العلماني) وبين الانتماء الطائفي والطبقي، وأن مهاجري التسعينيات الناطقين باللغة الروسية، مثلهم مثل المهاجرين الشرقيين في الخمسينيات، هم أصحاب ميول قومية أكثر من الاشكناز أو من أبناء الطبقات العليا في السلم الطبقي. وهنا يفرض نفسه السؤال التالي: كيف ستؤثر الهجرة اليهودية على وزن ممثلي المجموعات الجديدة في رئاسة قيادة الجيش الإسرائيلي؟ وهل أنها سوف تؤثر على وجهات نظر فئة الضباط المهنية – السياسية. وهل ستزيد من الروح العسكرية (military mind) لدى فئة الضباط، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي الانعكاسات التي ستكون لهذا الأمر على مكانة الجيش في المجتمع وعلى إدارة السياسة؟[٢٣]

أن السياسة الصارمة التي ينتهجها الجيش الإسرائيلي لا تسمح بفحص هذه المسألة بشكل دقيق. بحيث إنه بالإمكان الخروج بانطباع فقط من التصريحات النمطية الدراماتيكية. وهناك حالتان بارزتان وهما البريغادير أيفي أيتام (فاين). وهو شخص تائب كان يشغل منصب قائد لواء جفعاتي، وأعرب عن آراء سياسية وأيديولوجية قومية ومتشددة خلال خدمته العسكرية، وبعد تسريحه من الجيش انتخب في العام ٢٠٠٢ رئيسا للحزب الديني – الوطني (المفدال)؛ والميجور جنرال اليعازر شتيرن، الذي كان يشغل منصب قائد التوجيه المعنوي في الجيش، والذي عين في عام ٢٠٠٤ رئيسا لشعبة الطاقة البشرية فيه. وأن تدخل شتيرن في قضية الرمز الأخلاقي داخل الجيش الإسرائيلي عندما كان يشغل منصب قائد التوجيه المعنوي، يمكن أن يستخدم نموذجا للمسألة المطروحة أمامنا.

وكان البروفسور آسا كاشير هو الذي صاغ الرمز الأخلاقي وذلك بموجب تكليف من رئيس أركان الجيش، وقام الجيش بتبني هذا الرمز في العام ١٩٩٤. وقد وصف هذا الرمز روح الجيش الإسرائيلي بأنها تمثل بطاقة الهوية القيمية للجيش، والتي منها اشتقت أيضا مبادئ عمله. وقد أبرزت هذه المبادئ القيم الأساسية التي تدمج توازنا بين مطالب المهنة وبين القيم العالمية. وبسبب الطابع العالمي لهذا الرمز، فبعد تبنيه مباشرة شن المعسكر القومي انتقادا شديداً للغاية ضده. وبفعل منصبه كقائد للتوجيه المعنوي فقد تزعم شتيرن حملة كانت تهدف إلى تصعيد الطابع القومي للرمز، وبالفعل ففي عام ٢٠٠٠ استبدل الرمز بوثيقة جديدة ركزت على الصفة اليهودية للجيش، وعلى واجب الجندي لـ " حب الوطن " . وفي أعقاب ذلك صرح الأديب الإسرائيلي مئير شاليف معلقا على خطوة شتيرن بقوله " ليس لطيفا القول إن رائحة دقيقة من الفاشية تفوح من هذه الفكرة " .[٢٤] ولم تكن هذه هي الحالة الوحيدة التي يعبر فيها قائد التوجيه المعنوي في الجيش الإسرائيلي عن آراء تعكس الخطاب الاثني – القومي أكثر مما تعكس الخطاب الليبرالي.[٢٥]

أن تعزز العنصر القومي – الديني في الواقع الثقافي داخل الجيش قد أخذ تعبيره الرمزي في يوم الاستقلال الثالث والخمسين لدولة إسرائيل. فحتى ذلك الوقت كان الجيش يستخدم صلاة(يزكور)– صلاة تتلى داخل الكنيست في مناسبات معينة ذكرى للأقارب المتوفين– وذلك وفق الصيغة التي كان قد كتبها الأب المؤسس لحركة العمل الإسرائيلية بيرل كاتسنلسون: (ليتذكر شعب إسرائيل أبناءه وبناته..) وعندما كان الميجور جنرال الحاخام غورين يشغل منصب كبير حاخامي الجيش الإسرائيلي في الستينيات حاول إلغاء هذه الصبغة العلمانية، واستبدلها بالصبغة الدينية التقليدية التي تتوجه مباشرة إلى الله (ليتذكر الله...) ومع أن محاولته هذه فشلت إلا أنه زحف في اتجاه صياغات أخرى إلى أن تم إدخال هذه الصيغة في احتفال الذكرى الثالثة والخمسين للاستقلال.

ومع أن تعزيز عناصر الخطاب القومي– الديني في داخل الجيش كان محدودا، إلا أن الجهود التي بذلت في هذا الاتجاه من قبل ضباط في الاحتياط من خارج الجيش كانت أكثر شفافية وسياسية. وكانت المواقف التي أتخذها رؤساء معاهد (يشيفوت هسدير) الدينية، ورؤساء الكليات العسكرية التحضيرية، والحاخامون الذين يمثلون زعماء الشبيبة الدينية – القومية في الموضوعات المتعلقة بالمواقف الواجب اتخاذها تجاه الفلسطينيين والمناطق المحتلة، وبشكل خاص إمكانية إخلاء المستوطنات، قد جرت وراءها في أكثر من مرة نقاشا جماهيريا حادا. وفي كانون الأول من العام ٢٠٠٢ حذر رئيس وحدة المهام في الحركة الكيبوتسية، يوئيل مهرشك. "من أن المتدينين قد أخذوا يسيطرون على قيادة الجيش" ودعا إلى زيادة تطوع أبناء الكيبوتسات في الجيش.[٢٦] وفي تموز ٢٠٠٤ دعت عضو الكنيست كوليت ابيطال (من حزب العمل) إلى حل معاهد (يشيفوت هسدير) الدينية والمعاهد العسكرية التحضيرية (التي تحولت إلى دفيئه لعملية غسل دماغ مسيحانية متعصبة).[٢٧] وقد أثارت أقوالها هذه رد فعل شديد من جانب الحاخامين.[٢٨]

المدلول السياسي للتغيرات

السؤال الرئيس يتعلق بالعلاقة بين التركيبة الاجتماعية وبين الطابع الإيديولوجي والمواقف السياسية التي سوف يتخذها الضباط الكبار الذين سيأتون من المجموعات الثلاث الجديدة. ويوجد في أوساط اليهود الذين هاجروا من دول الاتحاد السوفييتي السابق واليهود الشرقيين ميول قومية أكثر من تلك الموجودة لدى المجموعات التي جاءت منها النخبة العسكرية القديمة؛ ويوجد لدى المتدينين ميول مماثلة بل وتعابير من التشدد الديني (الحرب هي مأساة للفرد إلا أنها ليست مأساة للأمة– هذا ما كتبه الحاخام أبينير في عام ١٩٩٤).٢٩ وهذه المسألة ذات أهمية وذلك لأن زعماء الوسط الديني – القومي يصرحون علنا عن رغبتهم في التأثير على صياغة صورة وطابع الجيش الإسرائيلي كله.

وهناك مسائل سياسية ملموسة في هذا الشأن تتعلق بمواصلة الصراع ضد الفلسطينيين، كما تتعلق بمستقبل المستوطنات وموقف الجيش الإسرائيلي من موضوع الإخلاء المستقبلي للمناطق المحتلة. ونظراً لأن جزءا غير قليل من الضباط، وبصفة خاصة من الوسط الديني – القومي يقيمون في داخل المناطق المحتلة بإمكاننا هنا أن نطرح السؤال حول إمكانية نشوء نواه من الضباط في داخل الجيش، تقوم بمعارضة الانسحاب، بل وتعمل على منع هذا الانسحاب عندما يحين الوقت لذلك.

وحسب تقديرات ياغيل ليفي (٢٠٠٣) فان هناك صدعا آخذاً بالتطور في داخل الجيش بين تيارين متناقضين. فهناك من جهة جيش تكنولوجي يقوم على التكنولوجيا المتقدمة، وعلى (الاقتصاد الجديد) و على (الموجة الثالثة)، وهو جيش من أصحاب المهن الذين يعتمدون لغة إدارية اقتصادية مدنية، والذي يجري تجنيد النُخبة فيه لإعتبارات مهنية ومادية في أساسها، والتي يُعتبر أفقها هو الأفق المدني البارز. ومن جهة أخرى هناك الجيش الذي يماثل الجيش الإسرائيلي القديم، وهو جيش (الاقتصاد القديم) الذي يعتمد على قوة عمالية كبيرة، وعلى مقاتلين يستخدمون خطاباً قوميا متشددا، ومن الصعب استخدام خبرتهم في السوق المدنية. وفي الجيش الأول سيبقى ممثلو النخب القديمة في المقدمة بينما في الجيش الثاني فإن ممثلي المجموعات الجديدة هم الذين سيكونون في المقدمة.

وحسب أقوال ليفي فقد بدأت تظهر منذ بداية هذا العقد تغيرات في هذه الاتجاه، وهي التغيرات التي يطلق عليها ليفي اصطلاح إعادة التسليح، والتي تنبع من التحولات التي طرأت على التركيبة الاجتماعية للجيش الإسرائيلي. وحتى لو كان بالإمكان القول بأن التغير في التركيبة الاجتماعية سوف يجر وراءه تبدلات في الخطاب الإيديولوجي – السياسي، إلا أنه من المشكوك فيه كثيرا، إذا كان من الممكن أن نعزو سياسة الجيش منذ بداية هذا العقد للتغير الذي حصل في تركيبة فئة الضباط (على سبيل المثال، فإن الخط المتصلب في الحرب ضد الانتفاضة لم يكن فقط بقيادة رئيس الأركان موفاز وقائد سلاح الجو دان حلوتس، بل وأكثر منهما نائب رئيس الأركان يعلون ورئيس دائرة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية

عاموس جلعاد).

ومع ذلك فأنه من الواضح بأن الدخول إلى عصر الحرب من الجيل الرابع، وإمكانية أن يتواجد الجيش الإسرائيلي ولفترة زمنية طويلة في ميدان مشبع بالسياسة، هي أمور من شأنها زيادة حدة المعضلة المتمثلة بعلاقات الجيش والسياسة. وفي ظروف سياسية وعسكرية هي محل خلاف، فإن الهوة بين المواقف العسكرية والمواقف الأيديولوجية ستطمس أكثر فأكثر، كما أن البروفيل الأيديولوجي لفئة الضباط سيحصل على مزيد من الوزن مقابل السابق، وعلاوة على ذلك، فإنه كلما استمرت الأزمة السياسية، وكلما استمر الجيش في أن يُستخدم كوسيلة ريادية مهمة للنُخبة السياسية، كلما استمرت هذه النُخبة في أن تكون صاحبة أهمية وتأثير، وبالتالي فإن التغيرات التي سوف تحدث في طابعها الإيديولوجي ستكون ذات أهمية.

الخلاصة

في العقد الأخير من القرن العشرين اشتغلت الدراسات الاجتماعية الخاصة بالجيش، وخصوصا تلك المتعلقة بالنخب العسكرية، في بحث موضوع الهوة ومدى الملاءمة بين النخبة العسكرية والنخب المدنية.[٣٠] وهذه المسألة التي تزعج كثيرا الباحثين في شؤون الجيش في الولايات المتحدة، لم تجذب اهتمام الباحثين في أمور الجيش والمجتمع في إسرائيل، ويعود ذلك بشكل رئيسي لأن الجيش الإسرائيلي كان يعتبر طوال السنين بأنه (جيش الشعب). ويوجد لهذا التعبير مدلول مزدوج. الأول هو أن الجيش يعد جزءا من نسيج الشعب، وهذا التشبيه يعبر عن انعدام الحوافز وانعدام المزايا، كما أنه يغذي قيم مساواة الفرص وأحادية التكافؤ، ويثير توحيداً قوميا.[٣١] ومع أن علماء اجتماع نقديين يدحضون هذه الاعتقادات، سواء أكانت صحيحة أم كاذبة،فإن مجرد هذا التشبيه كان أحد العوامل التي أضفت على الجيش الإسرائيلي مكانة ايجابية للغاية في المجتمع الإسرائيلي.

والمدلول الثاني لمفهوم (جيش الشعب) هو أن الجيش يمثل انعكاسا للمجتمع المدني كله، وليس لقطاعات مُعينة فيه. وهذا العامل المميز بقدر ما كان صحيحا في السابق إلا أنه يمر منذ عدة سنوات في مسيرة تغيير. حيث أن الخدمة العسكرية اليوم لم تعد كاملة. ومن كل فوج لمن بلغوا سن الثامنة عشرة فإن نسبة المتجندين لا تتعدى سبعة وسبعين بالمئة، كما أن ستين بالمئة فقط يكملون ثلاث سنوات في الخدمة العسكرية (سبعة عشر بالمئة يتسرحون قبل انتهاء الخدمة، وأكثر من نصفهم قبل نهاية السنة الأولى). كذلك فأن نحو أربعين في المئة من البنات لا يتجندن.[٣٢]

وبالطبع فإن لهذا الأمر انعكاسا واسعا على علاقات المجتمع والجيش في إسرائيل بشكل عام، وفي سياق الموضوع المبحوث في هذا الفصل على تركيبة فئة الضباط. وخلافا للجيوش المحترفة الأخرى، التي يكون مسار فئة الضباط منفصلا عن مسار الخدمة الإلزامية، فإن كل ضابط في إسرائيل يبدأ مسار خدمته العسكرية كجندي. وأن إلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية وتحويل الجيش إلى جيش مهني من شأنه تغيير الوضع من أساسه، بحيث يأتي إلى الجيش فقط أولئك الأشخاص الذين يريدون منذ البداية اختيار الجيش كمسار حياة مهنية. وفي الجيوش الأخرى التي انتقلت من الخدمة الإلزامية إلى جيش من المتطوعين فقد نشأ تمثيل زائد لفئات اجتماعية معينة وتمثيل ناقص لفئات أخرى. كذلك فإن التغير في التركيبة الاجتماعية للجيش الإسرائيلي عندما يتوقف عن أن يكون جيش الشعب من شأنه بالضرورة أن يثير مسألة الهوة. ومع ذلك ينبغي أن نذكر أنه نظراً لأن مسيرة نشوء الضباط تستمر أكثر من خمس عشرة سنة، حتى إذا ما حصلت ثورة في طابع الجيش، فإنها لن تأخذ تعبيرها إلا بعد مرور زمن طويل.

الهوامش

١ بودهورتس، أيلول ٢٠٠٤.

٢ حول الحروب من الجيل الرابع 4th Generation War
انظر: www.lewrockwell.com/lind/lind26html

٣ حول موضوع الجيش والمجتمع انظر بن اليعازر ٢٠٠٣.

٤ موسكوس ١٩٨٦.

٥ ليفي ٢٠٠٣.

٦ على الرغم من الاستخدام الذي جرى في هذا الفصل لوثائق عسكرية داخلية، إلا أنه من غير الممكن نشر المصادر نفسها، حيث أن هذه المصادر موجودة بحوزتي وهذا عنواني الالكتروني yoramp@post.tau.ac.il

٧ شتيرن ١٩٩٨.

٨ حسبما وصفت ذلك ابيرمه غولان، "من الذي سيخدم في الجيش الاسرائيلي في عام ٢٠٠٠" ملحق صحيفة (هآرتس)١٩٩٨/٩/٢٨.

٩ مقابلة مع رئيس شعبة الطاقة البشرية الميجور جنرال غيل ريغف، آذار ٢٠٠٤.

١٠ اورن (إدارة جديدة للجيش الإسرائيلي) صحيفة هآرتس ٢٠٠٤/١/٦.

١١ استطلاع معهد كرمل للدراسات العسكرية في زحرون يعقوب. انظر مقابلة مع رئيس المعهد ريئوبن غال لدى أغولان (من سيخدم في الجيش الاسرائيلي في العام ٢٠٠٤؟) ملحق صحيفة هآرتس ٢٠٠٤/٩/٢٨.

١٢ الارتفاع في جاذبية الجيش الاسرائيلي في نظر الوسط الديني- الوطني أخذ تعبيره أيضا حتى في مجال خدمة النساء في الجيش. وفي شهر آب ٢٠٠٤ نُشر تقرير تضمن اشارة الى حدوث ارتفاع في تجنيد الفتيات اليهوديات للعمل في مناصب جوهرية في الجيش، كما جاء في التقرير أن ٣١ بالمئة من خريجات معاهد التعليم الحكومي – الديني يفضلن هذه الخدمة على الخدمة الوطنية(صحيفة هآرتس ٢٠٠٤/٨/٢٣).

١٣ انظر هرئيل، بالمئة من خريجي دورة الطيران هذا العام هم من المستوطنين

(صحيفة هآرتس ٢٠٠١/٦/٢٥).١٣

١٤ انظر هرئيل (واحد من كل اربعة مقاتلين هو مهاجر يهودي) صحيفة هآرتس ٢٠٠٢/١١/٢٨.

١٥ أ كشتي، "فرن الصهر لا يقوم بدوره" هآرتس ١٩٩٧/٥/١٤.

١٦ التعبير الرمزي للتغيير طرأ على تركيبة النخب لكن رؤيته داخل الكنيست. ففي ذروة قوتهم البرلمانية في السنوات الأولى التي تلت قيام الدولة، في الكنيست الأولى و الثانية" كان لسكان الكيبوتسات والموشافات نحو ربع عدد أعضاء الكنيست (ثمانية وعشرون) وفي بداية السنوات الألفين لم يزد عددهم عن أحد عشر. وفي الكنيست السادسة عشرة كان هناك فقط أعضاء كيبوتس وستة أعضاء موشافات في حين وصل عدد ممثلي مستوطني الضفة والقطاع إلى أحد عشر .

١٧ غال ١٩٩٦.

١٨ همايمن ٢٠٠٣ .

١٩ ي.ليمور و.ع، شيلح، صحيفة هآرتس ٢٠٠٠/١/٧.

٢٠ دهان- كيلب والسبيل ٢٠٠٣-٢٠٠٤ .

٢١ معطيات عددية عن الضباط وضباط الهندسة في الجيش الاسرائيلي العام ٢٠٠١، شعبة الطاقة البشرية، خط لواء الطاقم.شعبة التخطيط والرقابة .

٢٢ لفتنانت كولنيل آفي ٢٠٠٣

٢٣ حول المواقف السياسية للجيش الإسرائيلي وإدارة السياسة في العقد الأخير أنظر بيري ٢٠٠٢.

٢٤ م. شاليف، يديعوت احرونوت ٢٠٠١/١/٢٦.

٢٥ كاشير ٢٠٠٢.

٢٦ يديعوت احرونوت ٢٠٠٢/١٢/٤ .

٢٧ كوليت ابيطال (يجب حل هذه المعاهد آن) هآرتس ٢٠٠٤/٧/٥.

٢٨ ي. ليفي (آراؤهم مشروعة أيضا) هآرتس ٢٠٠٤/٧/٥.

٢٩ ابينار ١٩٩٤.

٣٠ حول مسائل الهوة النظر أيضا بيبر وكوهين ٢٠٠١.

٣١ كوهين ٢٠٠١ الصفحة ٢٤.

٣٢ أنظر هرئيل (جيش الحد الادنى من المتطوعين) هآرتس ٢٠٠٤/٧/٣٠ .

رؤساء أركان الجيش الإسرائيلي منذ قيام إسرائيل

الأول: يعقوب دوري

الثاني: يغئال يدين

الثالث: مردخاي مكلوف

الخامس: حاييم لاسكوف

السادس: تسبي تسور

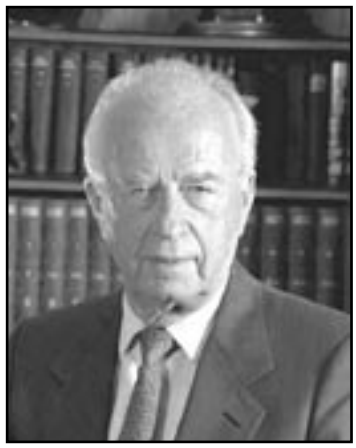

السابع: اسحق رابين

التاسع: دافيد اليعازر

العاشر: مردخاي غور

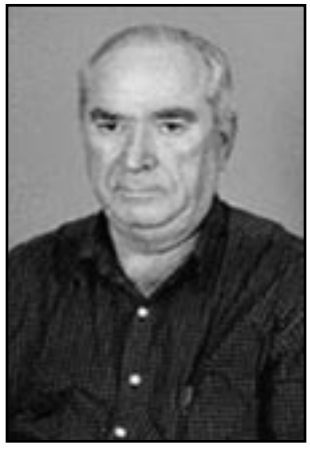

الحادي عشر: رفائيل ايتان

الثالث عشر: دان شومرون

الرابع عشر: أيهود باراك

الخامس عشر: أمنون ليفكين- شاحاك

السابع عشر: موشيه يعلون

التاسع عشر: دان حلوتس

الحالي: غابي أشكنازي